منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

دور الشباب في
التأثير على المشهد السياسي في حضرموت

إعداد الباحث: محمد باحكم

مقـــــــــــــــدّمة

تشهد حضرموت كثافة ديموغرافية شبابية مرتفعة تمثل رصيدًا بشريًا ومعرفيًا مهمًا، إلا أن هذه الكتلة لا تتمتع بحضور مؤسسي مؤثر داخل المنظومة السياسية المحلية. وعلى الرغم من تعدد الفاعليات والمبادرات الشبابية، فإن انعكاس هذا الحضور على بنية صنع القرار أو على كفاءة الأداء المؤسسي لا يزال محدودًا. لا يرتبط هذا الضعف بعامل واحد، بل يتشكل من فجوتين متداخلتين: الأولى: فجوة إدماج مؤسسي، تتمثل في ضيق أو غموض المسارات التنظيمية التي تسمح بانتقال الكفاءات الشابة إلى مواقع التأثير داخل المؤسسات السياسية والإدارية. الثانية: فجوة كفاءة سياسية، ترتبط بضعف التأهيل المعرفي والمهاري اللازم لممارسة أدوار تخصصية داخل المنظومة السياسية، إلى جانب غياب آليات واضحة لفرز الكفاءات وتمييز المختصين عن غير المختصين. كما يتفاقم الوضع نتيجة خلط مفاهيمي بين المشاركة السياسية العامة والمشاركة السياسية التخصصية؛ إذ يُدفع أحيانًا بشباب غير مؤهلين إلى مواقع تتطلب اختصاصًا سياسيًا دقيقًا، فيفشلون، بينما يُقصى مختصون قادرون على الإسهام الفعلي في بناء السياسات وإدارة الملفات العامة. وعليه، تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في: كيف يمكن إعادة هندسة العلاقة بين الشباب والبنية السياسية في حضرموت، عبر معالجة متوازنة لفجوة الإدماج وفجوة الكفاءة، بما يسمح بتوليد دور مؤسسي مستدام وفعّال يعزز كفاءة المنظومة السياسية واستقرارها على المدى البعيد؟

وتؤكد المعطيات الميدانية هذه الإشكالية؛ إذ أشارت مقابلة مباشرة مع أحد القيادات الشبابية[1] في حضرموت إلى أن المشكلة لا تتمثل في غياب الشباب عن المجال السياسي، بل في الدفع بهم إلى أدوار تمثيلية قبل امتلاك الأدوات المهنية للعمل السياسي، الأمر الذي يحول المشاركة من فرصة إنتاج إلى تجربة إخفاق متكررة.

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من مقاربة تحليلية تميز بين طبيعة الحضور الشبابي في المجال السياسي وبين مستوى تأثيره المؤسسي، وتفترض أن الإشكالية القائمة في حضرموت لا تتعلق بغياب الشباب عن المشهد، بل بغياب الأطر المنظمة التي تحول هذا الحضور إلى دور سياسي تخصصي مؤثر. ولتفسير هذه الفجوة، تستند الدراسة إلى أربعة مرتكزات نظرية متكاملة:

أولاً: التمييز بين المشاركة السياسية العامة والمشاركة السياسية التخصصية

تُعرّف المشاركة السياسية العامة بوصفها أشكال الانخراط الواسع في الفعل السياسي، مثل الحضور الجماهيري، التفاعل الإعلامي، النشاط الرقمي، أو التعبير الاحتجاجي. وهي أشكال تعكس حيوية سياسية، لكنها لا تعني بالضرورة قدرة على التأثير في صناعة القرار أو إدارة الملفات العامة.

أما المشاركة السياسية التخصصية، فهي ذلك المستوى من الانخراط الذي يتطلب معرفة منهجية وأدوات فنية، ويشمل شغل مواقع صنع القرار، وصياغة السياسات، وتحليل البدائل، وإدارة

[1] مقابلة شخصية مع حسن بوزيدان، ناشط سياسي – حضرموت، أجريت لأغراض هذه الدراسة، (14 فبراير 2026)

التفاوض، والعمل داخل الهياكل المؤسسية وفق قواعد إجرائية واضحة. وهذا النمط من المشاركة هو الذي ينتج الدور المؤسسي الحقيقي.

تؤكد الدراسة أن الخلط بين هذين المستويين يؤدي إلى اختلال في التوقعات والنتائج؛ إذ يُفترض أن الحضور العددي أو الحماسي كافٍ لممارسة أدوار تخصصية، في حين أن التأثير المؤسسي يتطلب كفاءة ومعرفة منظمة.

ثانياً: فجوة التمثيل

تشير فجوة التمثيل إلى التفاوت بين الحجم الديموغرافي لفئة اجتماعية وبين حضورها في مواقع التأثير وصناعة القرار. وفي الحالة الحضرمية، يمثل الشباب نسبة مرتفعة من المجتمع، لكن تمثيلهم داخل البنية السياسية لا يعكس هذا الثقل العددي.

غير أن الدراسة لا تنظر إلى فجوة التمثيل بوصفها خللاً رقمياً فحسب، بل بوصفها خللاً بنيوياً يتعلق بطبيعة المسارات التنظيمية المتاحة، وآليات الاختيار والترقي، وحدود تدوير النخب داخل المنظومة السياسية.

ثالثاً: تكوين رأس المال السياسي

لا يتحول الحضور الاجتماعي تلقائياً إلى تأثير سياسي. فالتأثير يتطلب تراكم ما يمكن تسميته برأس المال السياسي، والذي يتكون من عناصر مترابطة:

- المعرفة السياسية المنهجية.
- الخبرة الإدارية أو التنظيمية.
- الشبكات والعلاقات المؤثرة.
- الشرعية الاجتماعية.
- القدرة على التفاوض وصياغة البدائل.

في غياب منظومة واضحة لإنتاج هذا الرأس المال لدى الشباب، يبقى حضورهم أقرب إلى الفعل الظرفي منه إلى الدور المؤسسي المستدام.

رابعاً: أزمة إنتاج النخبة السياسية الشبابية

تفترض الدراسة أن أحد الجذور العميقة للإشكالية يتمثل في غياب نظام منظم لإنتاج نخبة شبابية سياسية مؤهلة. فالمؤسسات لا توفر مسارات واضحة للتدرج والتأهيل، كما لا توجد آليات معيارية لفرز المختصين في العلوم السياسية والإدارة العامة عن غير المختصين.

ينتج عن ذلك وضع مزدوج:

- إدماج رمزي أو غير متخصص يؤدي إلى فشل في الأداء ويعزز الانطباع السلبي عن قدرة الشباب.
- إقصاء كفاءات مؤهلة بسبب غياب قنوات واضحة لاستيعابها.

وبذلك تتحول المسألة من قضية تمكين اجتماعي إلى قضية إعادة تصميم منظومة إنتاج النخبة السياسية، بما يضمن أن يكون الصعود مبنياً على الكفاءة والمعرفة، لا على العمر أو الولاء أو الظرف السياسي.

المحور الأول: البنية السياسية في حضرموت وأثرها على دور الشباب

عند النظر إلى حضور الشباب في المجال السياسي بحضرموت، يبدو التناقض واضحاً: حضور عددي واسع يقابله تمكين مؤسسي محدود.

لا يمكن تفسير هذا التناقض عبر الحديث عن قدرات الشباب أو رغبة المؤسسات في استيعابهم فقط، بل يجب البحث في طبيعة المجال السياسي نفسه؛ فطريقة تشكّل المجال هي التي تحدد نوع الدور الممكن داخله. إن الإشكالية هنا ليست في وجود الشباب أو غيابهم، بل في نوع الوظيفة التي يسمح بها البناء السياسي القائم. فالمجال الذي لا يحدد أدواراً مهنية واضحة، ينتج بطبيعته مشاركة رمزية أكثر من كونه ينتج مشاركة تخصصية[2]، ولهذا يمكن تفسير الظاهرة عبر ثلاثة عوامل بنيوية رئيسية:

[2] للمزيد انظر إلى: https://2u.pw/HpLDW

أولاً: سيولة المجال السياسي وتحويل الشباب إلى تمثيل شكلي

يتسم المجال السياسي الحضرمي بدرجة عالية من السيولة؛ فحدود الوظيفة السياسية غير مستقرة، وتتداخل الأدوار بين الاجتماعي والسياسي والإعلامي. في مثل هذه البيئات لا يصبح معيار المشاركة هو القدرة الفنية، بل القدرة على التعبير أو الحضور الاجتماعي. وعندما تغيب الوظيفة المحددة، يتحول استدعاء الشباب إلى استدعاء تمثيلي: يُطلب منهم الحضور بوصفهم فئة، لا أداء مهمة.

وهنا تنشأ الفجوة التي تناولها الإطار النظري: ارتفاع المشاركة الشكلية مقابل انخفاض القدرة على التأثير الفعلي. فالمشكلة لا تكمن في الشباب أنفسهم، بل في مجالٍ يستدعيهم بوصفهم رمزاً قبل أن يستدعيهم بوصفهم وظيفة.

ثانيًا: غياب المسار المهني ودفع الشباب مباشرة إلى مواقع القرار

لا يعمل المجال السياسي في حضرموت وفق تدرج مهني واضح، فلا توجد مراحل انتقال طبيعية من المعرفة إلى القرار. يغيب المسار الذي يبدأ بالبحث والتحليل، ثم المساندة الفنية، ثم المساهمة في القرار.

في ظل هذا الفراغ، يصبح النشاط العام هو الطريق المباشر إلى الموقع السياسي، فينتقل الفرد من التعبير إلى اتخاذ القرار دون المرور بمرحلة اكتساب أدواته. هنا يتحول الحضور الشبابي من فرصة لتجديد النخبة إلى تجربة اختبار غير مكتملة، ويُفسَّر ضعف الأداء باعتباره ضعفاً في الفئة، بينما هو في الحقيقة نتيجة غياب المسار المؤسسي الذي يؤهلها.

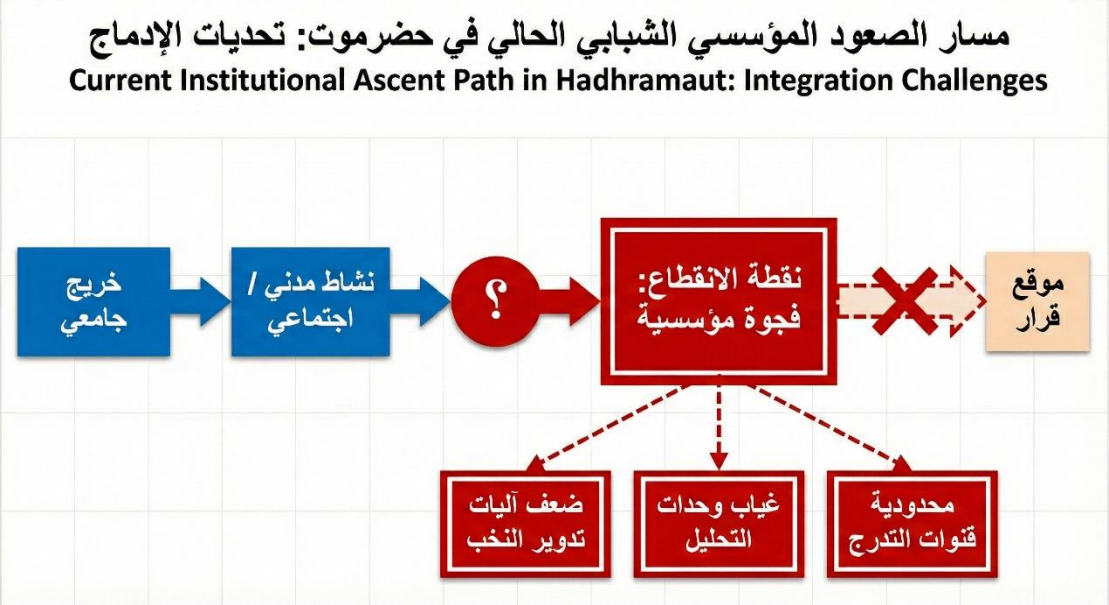

ثالثًا: تعدد مصادر الشرعية وإضعاف معيار التخصص

تتعدد في المشهد الحضرمي مصادر الشرعية: اجتماعية، مناطقية، تنظيمية وتمثيلية. وفي البيئات التي تتعدد فيها الشرعيات يصبح الاختيار قائماً على التوازن أكثر من الكفاءة، لأن الوظيفة السياسية تتحول إلى مساحة تمثيل بين قوى متعددة. في هذه الحالة، يُقدَّم الشباب ضمن معادلة التوازن بوصفهم شريحة يجب حضورها، لا بوصفهم خبرة يجب توظيفها. ومع تكرار هذا النمط، يتكرس تصور أن دور الشباب هو ملء الموقع لا إدارة المهمة، فتستقر المشاركة في مستوى الحضور دون أن تصل إلى مستوى التأثير. بناءً على ما سبق، فإن محدودية الدور المؤسسي للشباب في حضرموت لا تعود أساساً إلى نقص الكفاءات أو رفض المؤسسات، بل إلى بنية سياسية تُنتج بطبيعتها مشاركة تمثيلية لا مهنية. فالمجال السياسي، بخصائصه الحالية، يسمح بحضور الشباب بوصفهم فئة اجتماعية أكثر مما يسمح باندماجهم بوصفهم فاعلين تخصصيين، وهو ما يفسر الفجوة بين الحضور العددي والتأثير الفعلي التي انطلق منها الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: أنماط الحضور الشبابي وحدود تأثيره الفعلي

حين ننتقل من توصيف بنية المشهد السياسي في حضرموت، تصبح الصورة أوضح: حضور الشباب ليس غائبًا، لكنه مشتّت ومفتقر إلى أدوات للتعبير المؤسسي الحقيقي. إذ يمكن قراءة هذا الحضور عبر ثلاثة أنماط أساسية تتباين في النية والأثر، لكنها تتقاسم عجزًا واحدًا: عدم الانتقال من "التواجد" إلى "التأثير".

1–التعبئة والاجتماع الرقمي

في السنوات الأخيرة، ارتفع حضور الشباب في الفضاء الرقمي بشكل لافت. تتحول منصات التواصل من فضاء للتفاعل الاجتماعي إلى منصات للنقاش السياسي والابتكار التعبيري. هذه الساحة تتميز بقدرة كبيرة على توليد الزخم الإعلامي ورفع مستوى الوعي، لكنها — في الوقت نفسه — تعاني من انغلاقها عن قنوات القرار الرسمي والمؤسسي. الأمر الذي يخلق تأثيرًا إعلاميًا براقًا، دون أن يتحول إلى قدرة على صياغة السياسات أو التفاوض المؤسسي[3].

هذا النمط يدفع بالشباب إلى موقع "التعليق" و"التعبير"، لكنه لا يضعهم في موقع صانع القرار. وهذا ما يفسر الفارق بين صوت شبابي قوي وفعالية سياسية محدودَة.

---

[3] دراسة لـ Arab Youth Survey تؤكد أن 79% من الشباب العربي يستخدمون الإنترنت للتفاعل السياسي، 15 فبراير 2026م .https://2u.pw/Osa3bq

2-المبادرات المدنية وتجارب العمل الاجتماعي

ثمة حضور آخر: شباب يشارك بفعالية في المنظمات غير الحكومية والمبادرات التنموية والاجتماعية. هؤلاء الشباب غالبًا ما يمتلكون مهارات تشغيلية عالية وقدرة تنظيمية قوية، ويمكنهم إدارة مشاريع صغيرة، وتنفيذ برامج مجتمع محلي، والمشاركة في أنشطة أكبر من الإطار الفردي.

ومع ذلك، هذا النوع من الحضور غالبًا ما يظل مرتبطًا بالتنفيذ وليس بالقرار. فالعلاقة بين هذه المبادرات ومراكز صنع القرار والنفوذ السياسي في المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية تظل غالبًا علاقة تنسيق وتشاور، لا علاقة دمج واستقطاب للكفاءات في مواقع اتخاذ القرار.

يشير تقرير للأمم المتحدة حول الشباب والتنمية 2020 إلى أن مشاركة الشباب في العمل المدني تزيد من مشاركتهم الاجتماعية، لكنها لا تضمن مشاركتهم الإدارية أو السياسية المؤثرة بشكل تلقائي[4]. هذا يعكس واقعًا مهمًا: الشباب هنا مبادر في البيئات غير الرسمية، لكنه لا يجد مسارًا منهجيًا يربط هذه الخبرات بدوائر صنع القرار الفعلية.

3-المشاركة الشكلية أو الرمزية

ثمة نمط ثالث لا يقل تأثيرًا على الصورة العامة لكنه أقل فاعلية في الواقع: تمثيل رمزي لشباب في هياكل سياسية أو إدارية بدون صلاحيات حقيقية. في بعض الأحيان يُستخدم الظهور الشبابي

---

4 United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2020). World Youth Report 2020: Youth Social Entrepreneurship and the 2030 Agenda. United Nations، 15 فبراير 2026م، https://2u.pw/cy2QSe

لأسباب رمزية أمام المجتمع أو المنظمات الدولية، من دون تمكين حقيقي يؤدي إلى تغييرات ملموسة في السياسات أو صياغة البرامج.

هذه الحالة ليست جيدة للشباب فحسب، بل يمكن أن تكون مضرة لبنية صنع القرار نفسها، لأنها تُبرر ضعف الأداء بتسويق "وجود شبابي" خارجي، دون أن ينتج مشاركة معرفية أو تنفيذية مؤثرة.

العديد من تقييمات المشاركة الشبابية في تقارير **Youth Policy Labs** تشير إلى أن "التمثيل الرمزي" لا يُترجم إلى قدرات تنفيذية أو تأثير على السياسات العامة إذا لم يصحبه تأهيل وتصميم مؤسسي[5].

4-الفجوة التحليلية المحورية

عند الربط بين هذه الأنماط الثلاثة، يتضح أن أكثر ما يُحدّ من فاعلية الحضور الشبابي في حضرموت ليس فقط "نقص الفرص" داخل المؤسسات، ولكنه نقص في التحوّل من أنماط حضور وظيفية إلى حضور فاعل مؤسسي تخصصي.

الحضور الرقمي يبقى صوتًا في الهواء،

المبادرات المدنية تنتج خبرات تنفيذية،

والتمثيل الرمزي يخلق صورة دون بنية.

5 OECD (2020), Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice ، 15 فبراير 2026م https://2u.pw/b2IFb4.

لكن لا واحدة من هذه المسارات تتحول تلقائيًا إلى حضور دائم داخل دوائر صنع القرار.

من هنا تنشأ فجوة تؤكد أن حضور الشباب اليوم في حضرموت يرتبط غالبًا بـ القدرة على الظهور أكثر من القدرة على التأثير.

وبالتالي يمكن القول أن الحضور الشبابي في حضرموت قوي، متنوع، وذو إمكانات عالية.

لكن ما يميزه فعليًا ليس الكم أو الزخم، بل الافتقار إلى قنوات تنظيمية تحول هذا الحضور إلى تأثير مؤسسي مستدام. ولذلك، فإن التحول الذي تسعى إليه هذه الدراسة لا يبدأ من مجرد "زيادة المشاركة"، بل من إعادة توجيه هذه المشاركة نحو مسارات تخصصية منظمة وأطر إنتاج معرفة سياسية مستدامة.

المحور الثالث: أزمة إنتاج النخبة السياسية – فجوة الكفاءة والفرز

إذا كان المستوى السابق قد كشف حدود الحضور الشبابي، فإن هذا المستوى يقترب من جوهر الإشكالية: لماذا لا يتحول هذا الحضور إلى نخبة سياسية مؤثرة؟

المشكلة لا تكمن فقط في ضيق المسارات المؤسسية، بل في غياب منظومة متكاملة لإنتاج نخبة سياسية شبابية قادرة على العمل داخل الهياكل الرسمية وفق معايير احترافية. وهنا تظهر فجوة مزدوجة: فجوة كفاءة، وفجوة فرز.

أولاً: الكفاءة السياسية بوصفها شرطًا للدور المؤسسي

العمل السياسي المؤسسي ليس امتدادًا تلقائيًا للنشاط العام. إنه ممارسة تتطلب أدوات معرفية ومنهجية دقيقة:

فهم بنية الدولة، قراءة التوازنات، تحليل السياسات، إدارة الملفات، صياغة المذكرات، التفاوض، والتعامل مع القيود القانونية والإدارية.

تشير أدبيات الحكم الرشيد إلى أن ضعف القدرات المؤسسية لا يرتبط فقط بالهياكل، بل بالكوادر البشرية القادرة على إدارة هذه الهياكل. تقرير البنك الدولي حول " Governance and Institutional Capacity" يربط بين جودة القرار العام وبين مستوى التأهيل الفني للكوادر العاملة داخل الدولة[6].

في السياق اليمني، تؤكد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أحد التحديات الكبرى بعد 2011 لم يكن في ضعف الانخراط السياسي، بل في محدودية الخبرة المؤسسية لدى الفاعلين الجدد. هذا يعني أن تمكين الشباب دون بناء قدراتهم المعرفية والفنية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يتحول الإدماج إلى تجربة فشل تُستخدم لاحقًا لتبرير الإقصاء.

[6] World Bank – Governance Indicators، 16 فبراير 2026م ، capacity_building_approach_paper.pdf .

ثانياً: خلل الفرز بين المختص وغير المختص

في كثير من البيئات السياسية الانتقالية، يحدث خلط بين الحماس والكفاءة. يُفترض أن المشاركة النشطة أو الحضور الإعلامي دليل على القدرة على الإدارة. وفي المقابل، يُقصى أحيانًا مختصون في العلوم السياسية أو الإدارة العامة بسبب غياب قنوات واضحة لاكتشافهم واستقطابهم.

هذه الظاهرة ليست محلية فحسب. دراسات حول الشباب والمشاركة السياسية في المنطقة العربية تشير إلى أن غياب آليات تقييم موضوعية يؤدي إلى تضخم التمثيل الشكلي مقابل ضعف الأداء الفعلي.

عندما لا توجد معايير واضحة للاختيار والترقي، يصبح الصعود السياسي محكومًا بالولاء أو الشبكات الشخصية أكثر من الكفاءة. وهذا يخلق ثلاث نتائج خطيرة:

- **إضعاف جودة القرار.**
- **إحباط الكفاءات الحقيقية ودفعها إلى الانسحاب أو الهجرة.**
- **ترسيخ صورة نمطية سلبية عن قدرة الشباب على القيادة.**

ثالثاً: غياب مسار تراكمي لإنتاج النخبة

النخبة السياسية لا تُنتج بالصدفة. في النظم المستقرة، توجد مسارات واضحة للتدرج:

في غياب هذا التدرج، يحدث ما يمكن تسميته "قفزًا وظيفيًا" غير مدروس، حيث يُنقل شاب من النشاط العام مباشرة إلى موقع إداري حساس دون خبرة تراكمية، أو يبقى في الهامش لسنوات دون فرصة انتقال.

رابعاً: الأثر التراكمي لفجوة الكفاءة

عندما تتراكم فجوة الكفاءة دون معالجة، تظهر آثارها على مستويين:

على مستوى الشباب:

يتحول العمل السياسي إلى مساحة صراع رمزي، ويغيب عنه الطابع المهني، فتتراجع الثقة الذاتية في القدرة على التأثير الحقيقي.

وعلى مستوى المؤسسات:

تزداد مقاومة إدماج الشباب، لأن التجارب السابقة لم تحقق نتائج ملموسة، مما يعزز الانغلاق الجيلي ويعيد إنتاج النخب ذاتها.

في هذا السياق، تصبح المسألة أعمق من مجرد تدريب أو ورش عمل؛ إنها تتعلق ببناء منظومة متكاملة لإنتاج نخبة سياسية شبابية مؤهلة، قادرة على الانتقال من الخطاب إلى الإدارة، ومن النقد إلى القرار.

وبالتالي يمكن القول أن أزمة المشاركة الشبابية في حضرموت لا تختزل في انسداد القنوات، بل تمتد إلى غياب منظومة إنتاج نخبة سياسية قادرة على شغل هذه القنوات عند فتحها.

الكفاءة ليست شرطًا تجميليًا، بل هي الأساس الذي يمنح المشاركة معناها المؤسسي.

ومن دون معالجة فجوة الكفاءة والفرز، فإن أي مسار لإدماج الشباب سيبقى هشًا، عرضة للتجارب غير الناضجة، أو رهينًا بالاعتبارات غير الموضوعية.

المحور الرابع: خيارات إعادة هندسة الدور الشبابي ومسارات التحول المؤسسي

بعد تفكيك فجوة الإدماج وفجوة الكفاءة، يصبح السؤال العملي هو: ما المسارات الممكنة لإعادة تصميم العلاقة بين الشباب والبنية السياسية في حضرموت؟

لا توجد صيغة واحدة صالحة في كل السياقات. التجارب المقارنة تشير إلى أن إعادة هندسة الدور الشبابي يمكن أن تأخذ أشكالًا متعددة، تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، ومستوى الاستقرار المؤسسي، والأهداف الاستراتيجية للفاعلين. وفي الحالة الحضرمية، يمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسية، لكل منها منطقه ومتطلباته وأفقه الزمني.

1-مسار الإدماج المؤسسي التدريجي

يقوم هذا المسار على فتح قنوات منظمة لدمج الكفاءات الشابة داخل الهياكل القائمة، ليس بوصفهم ممثلين رمزيين، بل كوحدات وظيفية محددة المهام. ويستند هذا الخيار إلى فرضية مفادها أن استدامة الدور الشبابي تتطلب العمل من داخل المنظومة، مع الحفاظ على استقرارها.

في السياق المحلي، يمكن ترجمة هذا المسار إلى إنشاء برامج زمالة داخل المؤسسات، أو فرق سياسات شبابية تعمل كمساند فني لصانع القرار، أو مسارات تدريب ميداني تربط خريجي التخصصات السياسية والإدارية مباشرة بمفاصل الإدارة.

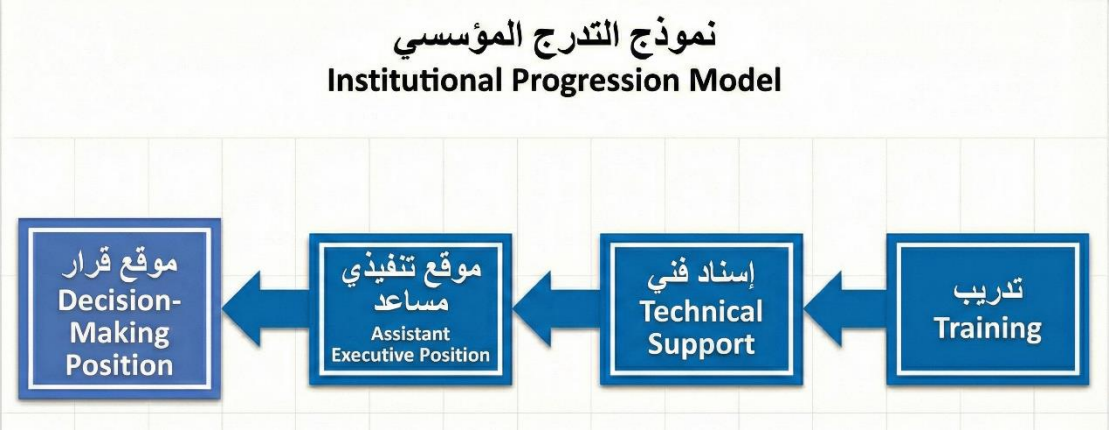

ميزة هذا المسار تكمن في انخفاض احتمالية الصدام، وارتفاع قابلية الاستمرار، لكنه يتطلب إرادة سياسية واضحة وآليات تقييم دقيقة لضمان أن الإدماج قائم على الكفاءة لا المجاملة.

2–مسار البناء الموازي المنظم

يفترض هذا المسار أن البنية القائمة قد لا تكون جاهزة لاستيعاب التغيير بالسرعة المطلوبة، ومن ثم يكون الخيار هو بناء كيان شبابي منظم يعمل خارج الهياكل الرسمية، لكنه يؤثر عليها من خلال المعرفة، والضغط المنظم، وصياغة البدائل.

في المنطقة العربية، أظهرت بعض التجارب أن المراكز البحثية الشبابية أو المنصات السياسية المستقلة استطاعت أن تلعب دورًا في تشكيل النقاش العام وصياغة مقترحات سياسات، حتى دون وجود تمثيل رسمي مباشر[7].

هذا المسار يمنح استقلالية أكبر، ويسمح بتراكم رأس مال سياسي معرفي، لكنه يحمل مخاطر العزلة أو التصادم إذا لم تُبنَ جسور تواصل مع المؤسسات الرسمية.

[7] World Youth Report 2020 – UN DESA، 15 فبراير 2026م ، https://2u.pw/cy2QSe.

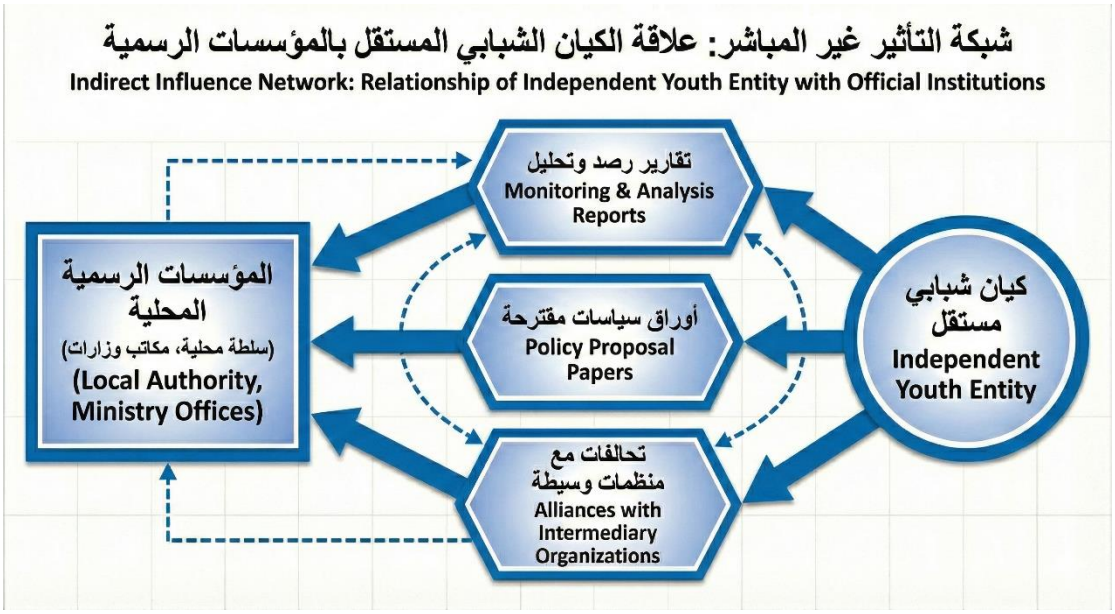

3–مسار الذراع المعرفي–السياسي

يمثل هذا المسار صيغة وسطى بين الإدماج الكامل والبناء الموازي. فبدل التركيز على التمثيل العددي، يُبنى نواة معرفية شبابية تعمل كجهاز دعم تحليلي واستشاري للقيادة السياسية، سواء داخل المؤسسة أو في محيطها.

هذا النموذج يستند إلى فكرة أن القوة السياسية الحديثة تعتمد بشكل متزايد على إنتاج المعرفة وتحليل البيانات. تقارير الأمم المتحدة حول بناء القدرات المؤسسية في الدول الهشة تؤكد أن تعزيز وحدات التحليل والتخطيط الاستراتيجي داخل المؤسسات يرفع من جودة القرار العام[8].

في هذا السياق، يمكن تصور فرق شبابية متخصصة في تحليل السياسات، أو إعداد دراسات قطاعية، أو تقديم بدائل استراتيجية، على أن يتم اختيار أعضائها وفق معايير مهنية واضحة، وتخضع

[8] United Nations & World Bank – Pathways for Peace (2018)، 17 فبراير 2026م، https://2u.pw/2eOGL8.

لتأهيل مكثف في مهارات التفاوض وصياغة السياسات. ميزة هذا المسار أنه يركز على النوع لا الكم، ويُعلي من قيمة التخصص، لكنه يتطلب بيئة مؤسسية تتقبل المعرفة بوصفها عنصرًا في القرار، لا مجرد رأي استشاري هامشي.

المقارنة بين المسارات

كل مسار من هذه المسارات يعالج الإشكالية من زاوية مختلفة:

- الإدماج التدريجي يعالج فجوة الإدماج مباشرة.
- البناء الموازي يعالج أزمة الاستيعاب عبر خلق مساحة بديلة.
- الذراع المعرفي يعالج فجوة الكفاءة ويؤسس لتراكم نخبة نوعية.

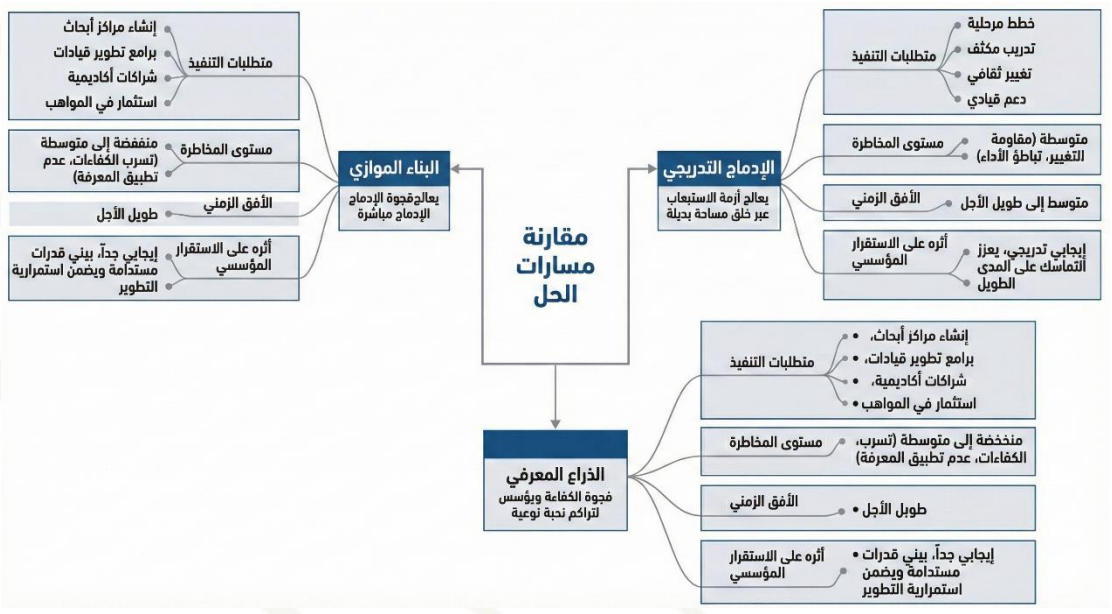

المسألة إذن ليست اختيار مسار واحد بالضرورة، بل تحديد أي مزيج منها يتناسب مع طبيعة المرحلة، ومستوى استعداد البيئة السياسية، وحجم الكفاءات المتاحة.

الخلاصة

إعادة هندسة الدور الشبابي في حضرموت لا تعني ضخ دماء جديدة في مواقع قديمة فحسب، ولا تعني خلق حراك موازٍ دون رابط بالمؤسسة، بل تعني تصميم مسارات عقلانية تربط بين الكفاءة والفرصة، وبين الحضور والنفوذ.

الفارق بين السيناريوهات لا يكمن في عدد الشباب المشاركين، بل في نوعية المواقع التي يشغلونها، وطبيعة الأدوار التي يؤدونها، ومدى قدرتهم على تحويل المعرفة إلى قرار. وهنا تكتمل الدائرة التي بدأت بالإشكالية: معالجة فجوة الإدماج وفجوة الكفاءة ليست مسألة تمكين فئوي، بل شرط لتعزيز استقرار المنظومة السياسية وقدرتها على التكيف مع التحولات القادمة.

الخاتمة

تُظهر القراءة التحليلية للمشهد الحضرمي أن إشكالية الدور الشبابي ليست مسألة غياب حضور، بل مسألة غياب تحويل هذا الحضور إلى قوة مؤسسية منتجة. فالشباب موجودون في الفضاء العام، وفي المبادرات المدنية، وفي النقاشات الرقمية، لكن هذه الطاقة لا تجد مسارات مستقرة تُمكّنها من الانتقال إلى داخل بنية القرار.

وقد كشفت الدراسة أن جذور الإشكالية تتوزع بين فجوتين متداخلتين: فجوة إدماج تتعلق بحدود الاستيعاب المؤسسي، وفجوة كفاءة تتعلق بضعف منظومة إنتاج النخبة السياسية وفرز

المختصين. وبين هاتين الفجوتين، تتشكل دائرة مغلقة تعيد إنتاج التمثيل الرمزي من جهة، وتُقصي الكفاءات النوعية من جهة أخرى.

إن استمرار هذا الوضع لا يضعف فرص الشباب فحسب، بل يحد كذلك من قدرة المنظومة السياسية على تجديد أدواتها وتطوير أدائها. فالنظام الذي لا يُنتج صفاً ثانياً مؤهلاً يظل معتمداً على النخب ذاتها، ويصبح أقل مرونة في التعامل مع التحولات الاجتماعية والمعرفية المتسارعة.

وعليه، فإن المسألة لا تتعلق بتمكين فئة عمرية، بل بإعادة تصميم آلية تجديد النخبة السياسية في حضرموت، على نحو يربط بين الكفاءة والفرصة، وبين المعرفة والمسؤولية، وبين الحضور والتأثير. إن نجاح أي مسار إصلاحي في هذا المجال سيقاس بقدرته على تحويل الشباب من قوة تعبيرية إلى قوة مؤسسية، ومن فاعل ظرفي إلى شريك استراتيجي في صناعة القرار.

التوصيات

تنطلق التوصيات التالية من تحليل المسارات الممكنة لإعادة هندسة الدور الشبابي، وهي لا تُطرح بوصفها وصفة واحدة ملزمة، بل كخيارات عملية يمكن تكييفها وفق طبيعة المرحلة وأولويات الفاعلين.

أولاً: على مستوى إعادة بناء مسارات الإدماج المؤسسي

- تصميم برامج زمالة أو إسناد فني داخل المؤسسات المحلية، تُخصص لاستيعاب خريجي التخصصات السياسية والإدارية وفق معايير اختيار واضحة.
- إنشاء وحدات تحليل سياسات أو فرق دعم استراتيجي تضم كفاءات شابة تعمل بشكل مباشر مع متخذي القرار.
- اعتماد آلية تقييم دوري لأداء الكفاءات المدمجة لضمان أن الإدماج قائم على الكفاءة والنتائج لا على المجاملة

ثانياً: على مستوى معالجة فجوة الكفاءة

- تطوير برامج تأهيل تخصصي مكثف في مهارات تحليل السياسات، التفاوض، التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الملفات العامة.
- بناء قاعدة بيانات للكفاءات الشبابية في المجالات السياسية والقانونية والإدارية، تُحدَّث بشكل دوري وتُستخدم كمرجعية عند شغل المواقع الفنية.

- ربط الجامعات والمؤسسات التعليمية بمسارات تدريب ميداني داخل الإدارات المحلية لتقليل الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.

ثالثاً: على مستوى بناء رأس مال سياسي شبابي مستدام

- دعم إنشاء منصات بحثية أو مجموعات تفكير شبابية متخصصة في إعداد أوراق سياسات ودراسات قطاعية تخدم الشأن المحلي.
- تشجيع الشراكات بين الكفاءات الشابة والقيادات السياسية ذات الخبرة، عبر آليات نقل معرفة منظمة.
- اعتماد مبدأ التدرج الوظيفي الواضح، بحيث لا يتم القفز إلى مواقع عليا دون مسار تراكم خبرة.

رابعاً: على مستوى ضبط معايير الفرز والاختيار

- وضع معايير مكتوبة وشفافة لاختيار الكفاءات لشغل المواقع التخصصية، تستند إلى المؤهل والخبرة والمهارات، لا إلى الاعتبارات الشخصية أو الشبكية.
- الفصل الواضح بين الأدوار التعبوية أو الإعلامية وبين الأدوار التخصصية داخل المؤسسات.
- تقييم تجارب الإدماج السابقة لاستخلاص الدروس وتفادي إعادة إنتاج الأخطاء.

الخلاصة التنفيذية للتوصيات

تنسجم هذه التوصيات مع ما أظهرته المقابلات الميدانية من حاجة القيادات الشابة نفسها إلى مسارات تأهيل تدريجية قبل تولي المواقع التخصصية.

وتتلخص في أن أي مسار لتفعيل الدور الشبابي في حضرموت لن ينجح إذا اقتصر على توسيع المشاركة الشكلية. النجاح يرتبط بقدرة المنظومة على الجمع بين فتح القنوات المؤسسية وبناء الكفاءة المهنية. فحين تُربط الفرصة بالاستحقاق، ويُبنى التدرج على المعرفة، يصبح الدور الشبابي إضافة حقيقية للنظام السياسي لا عبئاً عليه.